الوثائق السياسية الخاصة بالثورة السورية (عرض ونقد)

الفهرس

الملخص التنفيذي.....2
مقدمة:.....3
1- الوثائق السياسية شبه الرسمية:.....4
1-1- الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات "الممثلة للشعب السوري":.....4
1-1-1- مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني:.....4
1-1-2- وثائق الائتلاف الوطني:.....5
1-2-الوثائق السياسية الصادرة عن مؤتمرات المعارضة السياسية:.....6
1-2-1-وثائق القاهرة:.....6
1-2-2- وثيقة مؤتمر القاهرة لعام2015:.....8
1-2-3- وثائق مؤتمري موسكو 1و2:.....9
1-2-4- إعلان أستانا للحل السياسي:.....10
1-3- الوثائق الصادرة عن المؤتمرات الدولية:.....11
1-3-1- "وثيقة جنيف":.....11
1-3-2- بيان فيينا 1و2:.....13
2- الوثائق السياسية غير الرسمية:.....14
2-1- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى السياسية:.....14
2-1-1- عهد الكرامة والحقوق من هيئة التنسيق:.....15
2-1-2- عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا:.....16
2-2- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى العسكرية:.....16
2-2-1- ميثاق الشرف الثوري:.....17
2-2-2- ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية:.....18
2-2-3- البيان رقم/4/ "المرحلة الانتقالية":.....19
2-3- الوثائق السياسية الصادرة عن المراكز البحثية:.....19
2-3-1- خطة التحول الديمقراطي في سوريا:.....20
2-3-2- مبادرة التفكيك –HD–:.....21
2-3-3- مبادرة مركز بروكنجز للحوار السوري:.....22
ملاحظات عامة:.....24

الملخص التنفيذي

تلخص هذه الورقة أبرز الورقات والرؤى السياسية المتعلقة بالثورة السورية، والتي تتضمن بعض الخطوط العامة وأحياناً التفصيلية لمشروع الثورة السياسي كرسم ملامح المرحلة الانتقالية وشكل الدولة السورية في المستقبل.

اتسم موقف المعارضة والقوى الثورية السورية بالجمود السياسي، وكان بصورة شبه دائمة في موقف المنفعل الذي يتعاطى مع المبادرات والحلول التي تأتي من الخارج، وفي الأحوال التي بادرت فيها بعض القوى أو المراكز لوضع تصور سياسي للثورة ومآلاتها، برز بوضوح افتقادها للتأييد من قبل غالبية القوى والتجمعات الثورية.

ركزت الورقة على أمور أربع، في معرض استعراض الرؤى السياسية:

1- موقف الرؤى السياسية من شكل الدولة السورية مستقبلاً.
2- دور مؤسسات النظام وشخصياته في المرحلة الانتقالية، خصوصاً الجيش والأمن وحزب البعث.
3- دور مؤسسات الثورة (الفصائل والمحاكم الشرعية) في المرحلة الانتقالية.
4- الموقف من حقوق الأقليات والانتخابات كآلية لتداول السلطة.

بعد مناقشة سريعة لكل ورقة ورؤية سياسية خاصة بالوضع السوري، خرجت الورقة بنتائج أساسية هي:

1- جميع الوثائق تمثل وجهة نظر موقعيها ولا تعد معبرة عن الشعب السوري، الذي لم يستفت فيها.
2- اتصفت الأوراق والحلول السياسية المتبناة من الاجتماعات الدولية "جنيف1 وفيينا 1-2" بأنها راعت مصالح الدول الإقليمية (خصوصاً إسرائيل) والدولية، في الحافظ على بنية النظام الحالي.
3- افتقدت الفصائل العسكرية لأي طرح يمكن أن يكسر الجمود السياسي الذي وصلت له الثورة، واكتفت دوماً بالتأكيد على الحل العسكري الذي ثبت حتى تاريخه عدم جدواه.
4- كان واضحاً تركيز غالبية الوثائق السياسية على المراحل التي تعقب سقوط النظام (المرحلة الانتقالية- مرحلة بناء الدولة)، من دون الاهتمام بمشروع الثورة السياسي في مرحلة ما قبل إسقاط النظام.

مقدمة:

بعد انطلاق الثورة السورية المباركة، وتقدمها في تحرير العديد من المناطق مع تراجع لقوة النظام ومؤسساته، بدأت جهات عدة سياسية وبحثية باقتراح برامج وإجراءات لتسيير أمور الدولة خلال المرحلة الانتقالية، ورؤى ومبادئ مستقبلية تهيئ لعقد جديد ينظم الدولة السورية. في هذه المرحلة كانت الثورة ما تزال في مرحلة الحراك السلمي، الأمر الذي انعكس على تلك المشاريع السياسية، حيث أنها ركزت على إسقاط أبرز شخصيات النظام المجرم، من دون مؤسساته.

مع تحول الثورة نحو العسكرة نتيجة سياسة البطش والإجرام التي اتبعها النظام الطائفي، مستخدماً لتنفيذ جرائمه مؤسستي الجيش والأمن، ارتفعت الأصوات للمطالبة بإسقاط النظام بكافة رموزه وأركانه خصوصاً هاتين المؤسستين اللتين كانتا الخنجر الذي استخدمه النظام لذبح شعبه. بدوره انعكس ذلك على الرؤى والمشاريع السياسية التي بدأت تظهر آنذاك.

اقتصرت بعض الوثائق السياسية الخاصة بالوضع السوري على رسم الملامح المستقبلية للدولة السورية مركزة على المرحلة الانتقالية وما بعدها (الوثائق الصادرة عن القوى السياسية، وبعض الوثائق الصادر عن مراكز الأبحاث)، في حين ركزت اتخذت وثائق أخرى شكل إعلانات المبادئ دون الخوض في التفاصيل (الوثائق الصادرة عن الفصائل العسكرية). وقلة من الوثائق السياسية التي طرحت حلولا سياسية للوضع الحالي الذي لما يسقط فيه النظام بعد (وثيقة جنيف- مبادرة التفكيك HD- مبادرة بروكنجز).

تبرز أهمية هذه الدراسة الوصفية في حصر أبرز الوثائق السياسية المتعلقة بالشأن السوري، بقصد الوقوف على توجهاتها في مجالات أربع: شكل الدولة المستقبلي- مستقبل مؤسسات النظام- الموقف من مؤسسات الثورة مستقبلاً- الأقليات- الانتخابات وصندوق الاقتراع كوسيلة لتداول السلطة)، وذلك لمعرفة سلبياتها في هذه المجالات وتحديد مكامن النقص فيها.

تعد المواضيع الأربعة المطروحة من أهم النقاط الخلافية التي تثور عند طرح أي حل سياسي، وغالباً ما يتم الشد والجذب فيها، لما تمثله من أهمية يترتب عليها رسم ملامح الدولة السورية الجديدة لعقود تالية.

قسمنا الورقة إلى قسمين، بحثنا في الأول، الوثائق السياسية شبه الرسمية التي تحوز على قيمة قانونية نتيجة صدورها عن منظمات دولية أو هيئات تحوز على شرعية "تمثيل الشعب السوري"[1].

[1] المقصود بها في معرض هذه الورقة: المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني، والمقصود بالتنصيص: أنه هكذا يفترض بهما وإن لم يكن ذلك واقعاً.

في حين درسنا الوثائق السياسية غير الرسمية في القسم الثاني، وهي الوثائق الصادرة عن القوى السياسية والعسكرية ومراكز الأبحاث، والتي لا تحوز على أية قيمة قانونية، بقدر ما تمثل مقترحات وتوصيات، يمكن البناء عليها.

لنختم الورقة بسرد أهم الملاحظات العامة على هذه الوثائق، والتي تجسد المقترحات والتوصيات النهائية للورقة.

1- الوثائق السياسية شبه الرسمية:

ونقصد بها الوثائق التي حازت على نوع من القيمة القانونية نتيجة تبنيها من قبل منظمات دولية، أو صدورها عن مؤتمرات "المعارضة" أو هيئات حازت على شرعية باعتبارها "ممثلة للشعب السوري".

هذه الوثائق تتجسد في: الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات "الممثلة للشعب السوري"، الوثائق السياسية الصادرة عن مؤتمرات "المعارضة السورية"، الوثائق الصادرة عن مؤتمرات دولية "وثيقة جنيف1".

1-1- الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات "الممثلة للشعب السوري":

ونقصد بها الوثائق والرؤى السياسية التي صدرت عن تلك الهيئات التي تشكلت عقب الثورة وأخذت اعترافاً سياسياً "يختلف من حيث قوته وعدد الدول والمنظمات المتبناة له" بأنها ممثلة للمعارضة السورية أو الشعب السوري، كالمجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني.

1-1-1- مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني[2]:

صدر هذا المشروع بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. أكد فيه المجلس على إسقاط النظام بكافة رموزه. تبين فقرات هذا المشروع المقصود بإسقاط النظام، حيث ورد في الفقرة الأولى تحت عنوان "المرحلة الانتقالية": "يتولى المجلس الوطني مع المؤسسة العسكرية تسيير المرحلة الانتقالية وضمان أمن البلاد ووحدتها حال سقوط النظام"، وجاء في الفقرة الثالثة تحت العنوان ذاته: "يدعو المجلس إلى مؤتمر وطني جامع تحت عنوان التغيير الديمقراطي، لوضع برنامج وملامح المرحلة الانتقالية مع ممثلي المجتمع السوري بكل أطيافه وبمن لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب أو بنهب ثروة الوطن من أهل النظام".

وفيما يتعلق بهوية الدولة، أكد المشروع على أن سورية دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني، السيادة فيها للشعب، ويقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة.

[2] ينظر: البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري، 2011.

أما بالنسبة لملف الأقليات، فنص المشروع على أن الدولة السورية الجديدة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، ويكون مواطنوها متساوون في الحقوق والواجبات، ويكفل الدستور الجديد حقوق الشعبين الكردي والأشوري، وإيجاد حل ديمقراطي عادل في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

كما أكد البرنامج على أن شكل الحكم في سوريا الجديدة جمهوري برلماني؛ بما يقتضيه ذلك من أن آلية تشكيل مجلس النواب وإقرار الدستور واختيار الرئيس تتم من خلال صندوق الاقتراع.

التعليق: تتناسب هذه الرؤية مع تلك المرحلة، التي كان يأمل السوريون فيها وقوف الجيش إلى جانبهم (جمعة حماة الديار)، وحينما كان متصوراً إسقاط النظام عبر الحراك السلمي، ولما يكن النظام والجيش قد ولغا في دماء السوريين. أما بعد أن تحول الجيش والمؤسسات الأمنية إلى الخنجر الذي استخدمه النظام لذبح الشعب، تغير موقف القوى السياسية الذي أكد في أكثر من مناسبة –كما سنرى- على ضرورة إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية[3].

كما بدا واضحاً غياب الحديث عن أي دور للإسلام في الحياة السياسية، ولعل هذا الأمر يعود إلى غياب تأثير القوى السياسية الإسلامية باستثناء الإخوان، وعدم ظهور التيار الإسلامي داخل الحراك السلمي لأسباب كثيرة ليس المجال هنا لشرحها.

أما التركيز على حماية حقوق الأقليات، خصوصاً الأكراد والآشوريين، فقد كان بسبب رغبة الثوار في طمأنتها، وجذبها إلى الثورة.

أما فيما يتعلق بتأكيد اللجوء إلى صندوق الاقتراع، فهو نتيجة طبيعية لفكرة المواطنة والمساواة والتداول السلمي للسلطة، وهو ما يرد تأكيده في جميع الوثائق السياسية شبه الرسمية[4].

1-1-2- وثائق الائتلاف الوطني[5]:

صدرت عدة وثائق عن الائتلاف الوطني بخصوص رؤيته السياسية للمرحلة الانتقالية والتفاوض مع النظام، كان آخرها **مسودة** وثيقة المبادئ الأساسية حول التسوية السياسية في سورية الصادرة بتاريخ 15 شباط/فبراير 2015، والتي أكدت على ما يلي:

[3] لا شك أن موقف القوى السياسية، في هذه الناحية، يختلف عن موقف القوى الثورية، التي عدّت الجيش أحد أهم الأعمدة التي يستند عليها النظام الحالي، والتي يجب إسقاطها معه.

[4] لذلك سنكتفي بإيراد النصوص المتعلقة بالانتخابات واللجوء إلى صندوق الاقتراع الواردة في كل وثيقة من دون التعليق عليها، حتى لا نكرر العبارات ذاتها كل مرة.

[5] ينظر: الرؤية السياسية للائتلاف الوطني، 2012.

1- الغاية من المفاوضات تشكيل هيئة الحكم الانتقالية المنصوص عليها في وثيقة جنيف. بما يضمن تغيير النظام الحالي تغييراً جذرياً وشاملاً.

2- وقف عمليات القصف والقتل واستهداف المدنيين واحتجازهم وتعذيبهم شرط أساس لإطلاق عملية التفاوض.

أما بخصوص شكل الدولة السورية في المستقبل، فقد أقر الائتلاف في اجتماعه التأسيسي الرؤية السياسية التي أكدت على أن هدف الثورة هو إنهاء بنية نظام الاستبداد وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، ذات النظام الديمقراطي الانتخابي القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

التعليق:

لم يغير الائتلاف ما سبق في الوثائق السابقة من حيث التأكيد على هوية الدولة الديمقراطية التعددية "العلمانية" وإن لم يصرح بها. ولكن التراجع المهم الذي سجله هو في تبني وثيقة جنيف بما فيها من سلبيات من دون أي تحفظ، فقد جاء في مسودة المبادئ الأساسية حول التسوية السياسية ما يلي: "إن هدف المفاوضات الأساس هو تنفيذ "بيان جنيف" بكافة بنوده[6].

علماً بأن ما جاء في الوثيقة يشير إلى تناقض واضح، بين المقدمات (تنفيذ بيان جنيف) وبين النتيجة (تغيير النظام تغييراً جذرياً وشاملاً). فوثيقة جنيف نفسها وإن حوت عنوان التغيير، إلا أن مضامينها ومحتواها يؤكدان ضرورة المحافظة على بنية النظام الحالية.

1-2- الوثائق السياسية الصادرة عن مؤتمرات المعارضة السياسية:

1-2-1- وثائق القاهرة[7]:

صدرت هذه الوثائق التي تشمل (الرؤية السياسية والعهد الوطني) عن مؤتمر المعارضة الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 2-3 تموز/يوليو 2012 بحضور نحو 210 شخصية تمثل مختلف التيارات السياسية وشخصيات مستقلة في الداخل والخارج والحراك الثوري، وذلك تحت رعاية جامعة الدول العربية.

رسمت هذه الوثائق ملامح المرحلة الانتقالية، والأسس الدستورية لسوريا المستقبل، حيث وردت فيها النقاط المهمة التالية:

- **بالنسبة للمرحلة الانتقالية:**

1- يبدأ الحل السياسي في سوريا بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين.

[6] اعتقد أنه يمكن تلافي هاتين السلبيتين عبر أمرين: التحفظ على النصوص الواردة بخصوص المحافظة على مؤسستي الجيش والأمن، وبخصوص النصوص المحددة لشكل الدولة المستقبلي.

[7] للاطلاع على الوثائق كاملة ينظر: مركز الشرق العربي، 2012.

2- تتشكل حكومة تسيير الأعمال بالتوافق بين قوى المعارضة السياسية والثورية وسلطة الأمر الواقع الوطنية ومن لم تتلطخ أيديه بدماء السوريين أو بنهب المال العام.

3- حل حزب البعث والتحفظ على أمواله وأملاكه مع السماح لأعضائه بممارسة العمل السياسي وفق القوانين الجديدة.

4- تشكل الحكومة الانتقالية مجلس أمن وطني يضم في عضويته قادة عسكريين شرفاء ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين ومن الجيش الحر والمقاومة المسلحة وشخصيات مدنية ذات صلة.

يتولى هذا المجلس إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة ممن ثبت تورطه، وحل الميليشيات المسلحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين وضم من يرغب من الثوار إلى القوات المسلحة.

5- تشكيل هيئة قضائية مستقلة (هيئة حكم) ولجنة تقصي حقائق (تحقيق)، للكشف عن جرائم النظام المرتكبة خلال الثورة، والبت فيها، ومحاسبة مسؤولي النظام الكبار الذين ارتكبوها.

6- فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بأحداث الثورة والتي تشمل الأفراد والعصابات (الشبيحة) يستمر عمل المحاكم العادية وفق القانون السوري متماشياً مع إصلاحها.

- **بالنسبة لوثيقة العهد الوطني:**

1- الشعب السوري شعب واحد، أفراده متساوون رجالاً ونساءً دون تمييز على أساس اللون أو الأصل أو ....إلخ، ويحق لكل مواطن أن يشغل جميع المناصب في الدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهورية، بغض النظر عن دينه أو قوميته، رجلاً كان أم امرأة.

2- تقوم مؤسّسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدوريّة والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السرّي والحرّ، واحترام نتائج الانتخابات التي يقررها صندوق الاقتراع مهما كانت.

3- إقرار وجود القوميات الكردية والآشورية والتركمانية ضمن إطار وحدة الوطن السوري.

4- الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقق من خلال نظام جمهوري ديمقراطي مدني تعددي.

التعليق:

على الرغم من أن الوثائق نصت على إعادة هيكلة الأجهزة العسكرية والأمنية، ودمج المقاومة المسلحة فيها، وعلى وجود عناصر منها داخل مجلس الأمن الوطني، فإنها بالمقابل أكدت على استمرار عمل مرفق القضاء، والعمل بالقانون السوري الحالي، من دون التعرض إلى وضع المحاكم القائمة حالياً في المناطق المحررة، وذلك بسبب حداثة التجربة آنذاك وعدم رسوخها.

أهم نقطتين وردتا في الوثائق هي:

- قصرها لـ "إسقاط النظام" بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين، وقبولها بوجود سلطة أمر واقع "وطنية"، إضافة إلى من لم تتلطخ أيديهم بالدماء. وهذه إشكالية كبيرة، قد تفسر إمكانية أن تضم سلطة الأمر الواقع لمجرمين بحق الشعب.
- التأكيد على علمانية الدولة، والمساواة بين السوريين جميعاً رجالاً ونساء فيما يتعلق بتولي منصب رئاسة الدولة، وهذا مخالف حتى لدستور 1973 الذي وضعه حافظ الأسد.

ما يخفف من أهمية هذه الوثائق أنها كتبت باتفاق "شخصيات معارضة" وليس هيئات، فقد جاء في البيان الختامي "أنهى مؤتمر المعارضة السورية..... بحضور نحو 210 شخصية تمثل "أطراف المعارضة السورية من تيارات سياسية وشخصيات وطنية...إلخ". وبالتالي هي لم تمثل وجهة نظر الشعب السوري وإنما هي مجرد رؤية لشخصيات وتيارات معارضة.

1-2-2- وثيقة مؤتمر القاهرة لعام2015[8]:

صدرت هذه الوثيقة عن مجموعة من المحسوبين على المعارضة الداخلية من التيار الديمقراطي والقومي والليبرالي. وعلى اعتبار أن غالبية الشخصيات المجتمعة محسوبة على تيار "التغيير الديمقراطي"، أتت هذه الوثيقة لتكرس هذا التوجه في الحل السياسي الذي اقترحته، وأبرز ما جاء فيها[9]:

- إن الهدف السياسي للعملية التفاوضية المباشرة هو الانتقال إلى نظام ديمقراطي برلماني تعددي تداولي.
- إلغاء جميع أحكام محاكم الإرهاب، والاحكام الاستثنائية وتلك التي صدرت من محاكم عادية التي صدرت على خلفية الأحداث منذ آذار 2011، ..... كذلك إلغاء كل المحاكم المشكلة خارج مناطق السيطرة الحكومية.
- من المهام العاجلة للحكومة الانتقالية ..... الشروع في إعادة هيكلة القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية، واعادة دمج المنشقين من ضباطها وعناصر في مؤسساتها، وتنظيم عملها وفق المبادئ الدستورية.

[8] وثيقة مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية تحت عنوان "خارطة الطريق للحل السياسي التفاوضي من أجل سوريا ديمقراطية".

[9] من أبرز النقاط التي جاءت بها الوثيقة مصطلح "القوى العسكرية المؤمنة بالحل السياسي والانتقال الديمقراطي"، وتركيزها على ضرورة وجود التزام دولي وإقليمي بوقف دعم "الجماعات المسلحة" دون النظام، ووضعها للنصرة مع داعش في السلة ذاتها، وتعويلها الكلي على القوى السياسية في تشكيل هيئة الحكم الانتقالي.

التعليق:

قامت وثيقة القاهرة على وثيقة جنيف من حيث الجوهر، فهي فصلت في بعض النقاط والمبادئ التي وضعتها وثيقة جنيف (تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، والمحافظة على مؤسسات الدولة) وإضافة بعض النقاط المهمة (محاربة الإرهاب).

على الرغم من أن الوثيقة أكدت على إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، إلا أنها بالمقابل أكدت مثلاً على إلغاء كل المحاكم القائمة حالياً في المناطق المحررة، وهذا يشير بصورة غير مباشرة على عدم شرعية هذه المؤسسات الثورية.

1-2-3- وثائق مؤتمري موسكو1[10]و2[11]:

دعت روسيا إلى مؤتمرين بهدف جمع النظام والمعارضة في مفاوضات غير مباشرة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين. كان تجاوب النظام ضعيفاً، وبدا ذلك من خلال ضعف مستوى تمثيله في المؤتمرين، وكان حضور المعارضة ضعيفاً أيضاً، وتجلى ذلك في دعوة بعض الشخصيات المعارضة المحسوبة على "معارضة الداخل" و"المعارضة التي أنشأها النظام عقب الثورة" وبعض التيارات السياسية المعروفة بضعف وجودها وتأثيرها.

قامت فكرة المؤتمرين على إيجاد حل سياسي بالاعتماد على وثيقة جنيف لعام2012 "وفق الرؤية الروسية"، من دون التصريح بمصير النظام الحالي، وبجعل التغيير تحت قيادته بالاشتراك مع تيارات "محسوبة على المعارضة اختارتها روسيا بما يتوافق مع مصالحها"، إضافة إلى جعل محاربة "الإرهاب" أولوية. ومن أهم النصوص التي جاءت فيها:

- إن نتائج أي عملية سياسية تتم بالتوافق بين السوريين حكومة وقوى وأحزابا وفعاليات مؤمنة بالحل السياسي.
- الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة.
- دعم وتعزيز المصالحة الوطنية التي تساهم في تحقيق التسوية السياسية ومؤازرة الجيش والقوات المسلحة في مكافحة الإرهاب.
- مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الفورية والجدية على كافة الأطراف العربية والإقليمية والدولية التي تساهم في سفك الدم السوري بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ووقف كافة الأعمال الداعية له.

[10] البيان الختامي لمنتدى موسكو التشاوري بشأن الأزمة السورية تاريخ 2016/1/30.

[11] البيان الختامي لمنتدى موسكو التشاوري تاريخ 2016/4/10.

- التسوية السياسية ستؤدي إلى تكاتف وحشد طاقات الشعب في مواجهة الإرهاب وهزيمته، ويجب أن تؤدي هذه التسوية إلى حصر السلاح بأيدي مؤسسات الدولة.

التعليق:

من الواضح تأثير النظامين الروسي والسوري على مخرجات هذين المؤتمرين في إدراج رؤيتهما للحل السياسي التي تقوم على إصلاح النظام من الداخل وإجراء بعض الخطوات التي تعيد تأهيله وتحافظ على بنيته خصوصاً مؤسستي الأمن والجيش، والتركيز على فكرة محاربة الإرهاب وحصره فقط في داعش و"بعض المجموعات المسلحة الثورية".

1-2-4- إعلان أستانا للحل السياسي:

يعد هذا الإعلان استمراراً للخط الذي وضعته القاهرة- موسكو للحل السياسي في سوريا، حيث أن غالبية الحضور كانت من ضمن التيارات والشخصيات التي حضرت مؤتمرات القاهرة وموسكو 1-2، ولذلك كان هذا الإعلان قريباً في لغته إلى وثيقة القاهرة لعام2015.

ومن أبرز النصوص التي جاءت فيه:

- تشكل مشاركة كل القوى الوطنية السورية..... في الحوار، شرطاً لابد منه في الحل.. على أساس مبادئ جنيف1.... عبر حكومة توافق وطني مرحلي، بحيث يفضي ذلك في نهاية المطاف إلى تغيير بنية النظام ويفتح الآفاق أمام التحول الديمقراطي الجذري للنظام ومؤسسات الدولة.
- ويتطلع المجتمعون، مع جميع السوريين، إلى إنشاء دولة الوحدة الوطنية التي قوامها المواطنة الحرة والمتساوية، حيث تكون سوريا دولة لكل السوريين والسوريات دون تفرقة أو تفاضل..
- إن بقاء سوريا دولة وطنية واحدة لجميع مواطنيها يشترط تحولاً جذرياً لها، على أساس من اللامركزية الموسعة، نحو الديمقراطية التعددية، بحيث لا يمكن اختزالها في أية هوية دينية أو عرقية.
- يدعو المجتمعون إلى..... إعادة بناء مؤسسة الجيش وفق أسس وطنية تتولى حماية البلاد.

التعليق:

كما أسلفنا يشكل إعلان أستانا استمراراً للنهج الذي سار عليه المجتمعون في القاهرة وموسكو[12]، لعدة أسباب أهمها: وجود الشخصيات والتيارات المعارضة نفسها والمحسوبة على تيار "التغيير الديمقراطي" والتي لم يؤمن كثير منها بالثورة وأهدافها[13]، وتشابه نظرة الدول التي تمت فيها الاجتماعات للحل السياسي في سوريا.

لذلك نجد تشابه غالبية النقاط التي وردت في إعلان أستانا مع وثيقة القاهرة لعام 2015 ووثائق مؤتمري موسكو 1و2 من حيث التركيز على محاربة الإرهاب، ومنح النظام قيادة العملية السياسية، وأن تفضي العملية السياسية إلى نظام ديمقراطي تعددي.

1-3- الوثائق الصادرة عن المؤتمرات الدولية:

1-3-1- "وثيقة جنيف"[14]:

صدرت بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2012 عن مجموعة العمل من أجل سوريا التي ضمت وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية كل من تركيا وقطر والكويت العراق وإيرلندا الشمالية إضافة إلى ممثلة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، وذلك في ظل غياب كامل لأي حضور سوري سواء عن النظام أو المعارضة.

رسمت الوثيقة الخطوط العامة للحل السياسي في سوريا بناء على خطة كوفي عنان ذات النقاط الست، وأبرز ما جاء فيها:

- سوريا دولة ديمقراطية وتعددية بحق، تلتزم بديمقراطية تعدد الأحزاب، وتتمثل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، يتساوى فيها الجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة.
- تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية من الحكومة الحالية والمعارضة والمجموعات الأخرى على أساس الموافقة المتبادلة.
- الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني، مع ضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية الانتقالية.

---

[12] لذلك نجد أن الوثيقة نصت على أن "تشكل مبادئ جنيف1 وتطويراتها أساساً لأي حل سياسي، مع البناء على كل المسارات والأوراق التوافقية الأخرى وموسكو1-2 كشرط لعملية الانتقال السياسي للسلطة".

[13] كالقوى السياسية المحسوبة على هيئة التنسيق الوطنية، وتلك التي نشأت وأخذت شرعيتها من النظام كتيار قدري جميل.

[14] للاطلاع على الوثيقة كاملة، ينظر: موقع جريدة المستقبل، 8 أيار/مايو 2013.

- بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة.
- يجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم.
- استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية.

التعليق:

جوهر جنيف قائم على أن النظام شريك في الحل السياسي، وذلك عبر إحداث تغيير في قيادة النظام مع بقاء بنيته قائمة، خصوصاً المحافظة على الجيش والأجهزة الأمنية، أما على صعيد هوية الدولة، فسورية دولة تعددية ديمقراطية، تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين جميع مكوناتها وفئاتها.

لا شك أن الوثيقة احتوت على بعض النصوص الغامضة والتي تحتاج إلى تفسير: فمثلاً، بعد الحديث عن هوية الدولة (ديمقراطية تعددية) نلحظ أن الوثيقة نصت على أن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد، كما أن عبارة "المجموعات الأخرى" تحتاج إلى تفسير، فمن هي طالما ليست من المعارضة وليست من النظام؟

ولكن من أهم النقاط الواردة في وثيقة جنيف هي فكرة "المحافظة على مؤسسات الدولة" خصوصاً مؤسستي الجيش والأمن. ونزع سلاح المجموعات المسلحة (الثوار)، وإن كان ثمة ثغرة يمكن الولوج منها لإعادة هيكلة هذه الأجهزة عبر العبارة التالية: " استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات". فيمكن اعتبار هذه الأجهزة مبنية على أساس طائفي وليس على أساس الكفاءة. ولكن هذا التوجه يحتاج إلى مراجعة المحاضر، ومعرفة المقصود بها بالضبط.

على أية حال، فإن الوثيقة أخذت قيمتها من تأييد الدول لها، وليس من موافقة السوريين عليها، ولعل هذه هي السلبية الأساسية التي يمكن أن تنسف الوثيقة من أساسها.

1-3-2- بيان فيينا 1و2:

صدر بيانا فيينا 1و2 بتاريخ 2015/10/30 و2015/11/14 على التوالي، عقب اجتماع وزراء خارجية دول "المجموعة الدولية لدعم سوريا"[15]، ومثّلا الصيغة التوافقية الجديدة للحل السياسي في سوريا بعد انقضاء ما يقارب سنتين ونصف على بيان جنيف1، في ظل تغير الأولويات لدى معظم الدول الحاضرة من إحداث "التغيير السياسي في سوريا" إلى ضرورة "مكافحة الإرهاب". ومن أبرز النقاط التي وردت في البيانين ما يلي:

1- وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية.
2- ستظل مؤسسات الدولة قائمة.
3- الاتفاق على ضرورة هزيمة "داعش" و"النصرة" وغيرها من الجماعات الإرهابية كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون، بحيث يتم القضاء عليها.
4- في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118، فإن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سوريا في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية، على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.
5- اعترف أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا بالرباط الوثيق بين وقف إطلاق النار ووجود عملية سياسية موازية تجري وفقاً لبيان جنيف لعام2012.
6- وافقت المجموعة الدولية لدعم سوريا على تنفيذ وقف لإطلاق النار في سوريا بحيث يدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت.

التعليق:

بدا واضحاً تردد المجتمعين في فيينا بالاعتماد على بيان جنيف1 من عدمه، ففي الوقت الذي نص فيه بيان جنيف على تشكيل "هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة"، جاء النص في بياني فيينا 1و2 "تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية"، ومع أن كلا النصين أغفلا الحديث عن مصير بشار الأسد، إلا أن النص الأول كان واضحاً في عبارة "صلاحيات تنفيذية كاملة"، الأمر الذي يعني تفريغ مؤسسة رئاسة الدولة من جميع الصلاحيات التنفيذية ومنحها لـ "هيئة الحكم الانتقالي".

كان هنالك توافق بين بيان جنيف1 وبياني فيينا 1و2 حول مسألة "وحدة سوريا وسلامة أراضيها وسيادتها" و"المحافظة على مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش والأمن". كما أن غياب السوريين ثواراً ونظاماً عن هذه الاجتماعات الدولية شكل نقطة مشتركة أيضاً.

[15] ضمت هذه المجموعة كلاً من: السعودية- تركيا- قطر- الإمارات- فرنسا- المملكة المتحدة- الأردن- روسيا- إيران- العراق- سلطنة عمان- لبنان- مصر- الولايات المتحدة- الصين- إيطاليا- ألمانيا.

في حين أن أبرز النقاط الجديدة التي وردت في البيانين الأخيرين، ولم تردا في بيان جنيف1 هما:

- التأكيد على فكرة محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية "داعش" والنصرة" وغيرها من الجماعات التي سيصنفها مجلس الأمن.
- التغافل عن ذكر العدالة الانتقالية، ومحاسبة المجرمين الذين ارتكبوا الجرائم بحق الشعب السوري.

في نهاية هذا المحور، وبعد استعراضنا لأهم الوثائق السياسية شبه الرسمية، يمكن أن نخرج بالملحوظات التالية:

1- اتصفت الأوراق والحلول السياسية المتبناة من المنظمات الدولية، خصوصاً وثيقة جنيف، بأنها راعت مصالح الدول الإقليمية (خصوصاً إسرائيل) والدولية، في الحفاظ على بنية النظام الحالي في تجاهل فج لمطالب الشعب السوري في إسقاط النظام ببنيته العسكرية والأمنية وبناء نظام العدالة والقانون.
2- تبنت جميع الوثائق شبه الرسمية توجهاً واحداً بتبني الآتي: شكل الدولة (ديمقراطية تعددية)، ومبدأ المواطنة والمساواة بين أفراد الشعب، والانتخابات الحرة كأساس لتداول السلطة.
3- ركزت الوثائق الصادرة عن مؤتمرات المعارضة الأخيرة (وثيقة القاهرة لعام2015 ووثائق مؤتمري موسكو 1-2) على قضية محاربة الإرهاب التي لم تركز عليها وثيقة جنيف1.
4- أكدت وثائق مؤتمري موسكو على أن عملية التغيير الديمقراطي تكون بقيادة النظام السوري، الأمر الذي يعني ضمناً الاعتراف بشرعيته "كنظام".

2- الوثائق السياسية غير الرسمية:

ونقصد بها الوثائق السياسية التي لا تحوز على أية قيمة قانونية، وإن كان لها قيمة أخلاقية ومجتمعية. وهي الوثائق الصادرة عن بعض القوى السياسية المعارضة، وبعض القوى العسكرية، ومراكز الأبحاث والدراسات،

ولعل من أهمها: عهد الكرامة والحقوق (هيئة التنسيق الوطنية- قوة سياسية)، وميثاق الشرف الثوري (قوى عسكرية)، وخطة التحول الديمقراطي (مراكز أبحاث).

2-1- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى السياسية:

من أهمها عهد الكرامة والحقوق من هيئة التنسيق 2011، وعهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا 2012.

2-1-1- عهد الكرامة والحقوق من هيئة التنسيق[16]:

صدر هذا العهد بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2011، ليرسم هذا العهد أهم المبادئ التي يفترض أن تقوم عليها الجمهورية السورية الجديدة، من دون التعرض لسير المرحلة الانتقالية. فهي وثيقة مبادئ أساسية أكثر منها خطة إجرائية لطريق التحول إلى الدولة الجديدة. وأهم المبادئ الواردة فيها:

1- شكّلت العهود والعقود والمواثيق أساس التعامل بين الناس وبين أبناء البلد الواحد؛ وكان محتواها هو العلامة التي لا بدّ من حضورها في مرحلة التغيير والانتقال والبناء، وكانت قواعدها هي فيصل المجتمع بمختلف تكويناته وأسس الدولة لحماية الحريات الأساسية وصون السيادة. وهي غير قابلة للتصرّف باسم أية أغلبية انتخابية أو سياسية أو اجتماعية، ولا يجوز حذف أيّ جزءٍ منها.
2- الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقّق من خلال نظامٍ جمهوري ديموقراطي مدنيّ تعدّدي،
3- تنبني الدولة السورية على أساس المساواة التامّة في المواطنة وفي الحقوق والواجبات لجميع أبنائها، لا سيّما المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، ودون أيّ تمييز من أيّ نوع، سواء أكان ذلك بسبب الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنيّة أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس الشعار التأسيسي للجمهورية الأولى: "الدين لله والوطن للجميع".
4- تقوم الدولة السورية ..... وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السرّي والحرّ.
5- تتطلّع الدولة السورية خاصّة إلى إرساء تعاون وثيق مع تركيا وإيران في سبيل إنشاء منظومة إقليميّة وازنة.

التعليق:

يبدو أن واضعي هذا العهد قد أرادوا وضع مبادئ "فوق دستورية"، بحيث تشكل هذه المبادئ حجراً أساساً للنظام الجمهوري، ولا يتم التصويت عليها؛ فشرعيتها مستمدة من قيمتها كحقوق مدنية وسياسية للإنسان لا يجوز حذفها أو تعديلها من قبل أي جماعة.

إضافة إلى ذلك جاء هذا العهد ليكرس علمانية الدولة بصورة واضحة "الدين لله والوطن للجميع"، معتبراً هذا المبدأ أساسياً لا يجوز تعديله أو حذفه أو التصويت عليه.

ونص العهد كذلك على إقامة علاقات إقليمية متميزة مع تركيا وإيران، في تصريح غير معهود عن شكل العلاقات الإقليمية، والسبب في ذلك هو كسب ود الدولتين الإقليميتين اللتان وقفتا على طرفي نقيض تجاه الثورة السورية، بمسك العصا من الوسط.

[16] للاطلاع على العهد كاملاً ينظر: موقع هيئة التنسيق الوطنية.

2-1-2- عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا[17]:

أصدرته الجماعة بتاريخ 25 آذار/مارس 2012، لتطمين فئات الشعب السوري، وهي –كسابقتها- وثيقة تضمن المبادئ الأساسية التي تؤمن بها لبناء سوريا الجديدة فحسب، ولعل أبرز ما جاء فيه:

1- دولة مدنية حديثة ديمقراطية تعددية، يتساوى فيها المواطنون على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، ويتساوى فيها الرجال والنساء في الكرامة الإنسانية والأهلية، وتتمتع فيها المرأة بحقوقها كاملة.
2- دولة ديمقراطية تعددية تداولية..... يختار فيها الشعب من يمثله ومن يحكمه عبر صناديق الاقتراع، في انتخاباتٍ حرة نزيهة شفافة.
3- دولة مواطنة ومساواة.....
4- دولة يكون فيها الشعب سيد نفسه، وصاحب قراره، يختار طريقه، ويقرر مستقبله.

التعليق:

كما الوثائق السابقة، أكدت الوثيقة على مدنية الدولة وديمقراطيتها، مع إعطاء الشعب الحق في إقرار مستقبله. أما فيما يتعلق بالمساواة، فهي تامة بين المواطنين، وهي بين النساء والرجال محصورة في الكرامة الإنسانية والأهلية. وهي دولة مواطنة ومساواة، يتم تداول السلطة فيها عبر صناديق الاقتراع.

يعد هذا العهد إعلان مبادئ يفسر في ضوء المشروع السياسي للإخوان المسلمين في سوريا الصادر عام2004، وهو بالمجمل لا يخرج عن هذه المبادئ[18].

2-2- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى العسكرية:

باستثناء البيان الصادر عن الجبهة الجنوبية والذي حدد كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، لم يصدر عن القوى العسكرية في الثورة، خطة متكاملة تبين وجهة نظرها بخصوص هذه المرحلة، وإنما اقتصرت على إصدار مواثيق ومبادئ تضمنت فيما تضمنت بنوداً متعلقة بشكل الدولة السورية المستقبلية، ونصوصاً عامة متفرقة للتعامل مع إشكالية الأقليات وحقوقها مستقبلاً، ولعل من أهم الوثائق السياسية التي صدرت عن القوى العسكرية هي ميثاق الشرف الثوري، والبيان رقم /4/ المتعلق بالمرحلة الانتقالية الصادر عن الجبهة الجنوبية.

[17] للاطلاع على العهد والميثاق، ينظر: عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، 2012.

[18] ينظر: المشروع السياسي لسوريا المستقبل "رؤية جماعة الإخوان المسلمين في سوريا"، 2004.

2-2-1- ميثاق الشرف الثوري:

صدر هذا الميثاق عن أبرز القوى العسكرية "الإسلامية" بتاريخ 17 أيار/مايو 2014، وقد كانت الغاية الأساسية منه توضيح المبادئ الأساسية التي تنظم العمل العسكري للفصائل الموقعة على الميثاق، وتضمن إلى جانب ذلك مبدأين اثنين بخصوص الحل السياسي، وشكل الدولة المستقبلي، وهما:

1- للثورة السياسية غاية سياسية هي إسقاط النظام برموزه وركائزه كافة وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة بعيداً عن الثأر والانتقام.
2- يهدف الشعب السوري إلى إقامة دولة العدل والقانون والحرية بمعزل عن الضغوط والإملاءات.

وقد وضح البيان الصادر عن بعض هذه القوى بخصوص مؤتمر جنيف2 شروط هذه الفصائل للقبول بالحل السياسي[19]، لعل من أهمها: إطلاق سراح المعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، وإيقاف القصف، وتنحي النظام برأسه وبكامة رموزه المجرمة وحل أجهزته الأمنية ومحاسبتهم، إضافة إلى عدم التدخل في شكل الدولة المستقبلية بعد النظام، ولا فرض أي أمر ينافي الهوية الإسلامية.

التعليق:

ما ورد في الميثاق مبادئ عامة لم تتعرض لموقف الفصائل من: الأقليات- الانتخابات- دور مؤسسات الثورة بعد إسقاط النظام. كما أنها لم تفصل –كما يجري عادة في المواثيق- المقصود بإسقاط النظام، هل يشمل المؤسسات الرئيسة (مجلس الشعب، الجيش، الأمن) فقط، أم يمتد إلى مؤسسات أخرى؟

بالمقابل وضع الميثاق عنواناً عاماً لسوريا المستقبل (دولة العدل والقانون والحرية)، مستخدماً لفظ "الشعب السوري" وهو ما قد يدل إشارة على كافة طوائف سوريا وشرائحها.

أما بالنسبة للشروط الموضوعة للحل السياسي في بيان الموقف من جنيف2: فهي تعني إسقاط النظام، وفي حال تحققها لا داعي للمفاوضات بعدها. هذه الشروط تعجيزية بمقياس النظام ومقياس الدول وحتى الواقع، الذي يدل على أن النظام هو المتفوق على الأرض. مما يؤكد على أن نظرة الفصائل للحل السياسي تتمثل في أنه مضيعة للوقت وتضييع لحقوق الشعب والثورة، وبالتالي لا يمكن أن تقبل به، لذلك تضع له شروطاً عالية.

أما ما جاء في البيان ذاته بخصوص هوية الدولة، فقد بدا واضحاً أن الفصائل تسعى لتكريس الهوية الإسلامية على الدولة بالاستناد إلى أن الشعب هو من يطالب بها في مظاهراته وفي لافتاته التي رفعها في المظاهرات، وتناسب ذلك مع هوية الغالبية من الشعب السوري، الذي حرم –بحسب ما تراه الفصائل- من تقرير هويته الإسلامية في الدساتير السابقة.

[19] صدر هذا البيان بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2014، ينظر: بيان القوى الفاعلة على الأرض حول مؤتمر جنيف2، موقع جيش الإسلام، 2014.

2-2-2- ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية[20]:

صدر هذا الميثاق بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2014 عن اللجنة التحضيرية للمجلس التي ضمت ممثلين عما يقارب 100 فصيل عسكري في الثورة.

أكد الميثاق على مرجعية الشريعة الإسلامية لأعمال المجلس، وبيّنّ أن رؤيته متمثلة في "إسقاط النظام السوري المجرم بكل رموزه وأركانه من خلال توحيد القوى المخلصة للثورة والعملِ بتنسيق تام وانضباط كامل، وإدارةُ المرحلة الانتقالية لحين تسلم ممثلي الشعب للسلطة في الدولة؛ وَفق محددات تضمن سلامة أهداف الثورة، على أن يكون الأساس خلال هذا كله سيادة القانون والحكم بالعدل".

كما وضحّ الميثاق سعي المجلس إلى تأسيس سلطة قضائية مستقلة، وإدارة المناطق المحررة، وتأسيس قوة مركزية من الفصائل الثورية تابعة لقيادته.

التعليق:

لم يخرج هذا الميثاق عن سابقيه من المواثيق التي صدرت عن الفصائل العسكرية، في التركيز على الحل العسكري، كحل وحيد لإسقاط النظام، وجعل الحراك المدني والسياسي تبعاً للعسكري. وبالتالي تجاهل الميثاق أي ذكر لحل سياسي، ولعل هذا الأمر يتناسب مع طبيعة المتكلم (الفصائل العسكرية) التي تعتبر أن حديثها عن حلول سياسية يمكن أن يفسر كضعف وتراجع.

كما يبدو من نصوص الميثاق أن المجلس يعتبر نفسه الجهة الوحيدة المؤهلة لقيادة مرحلة الثورة (يعهد إلى مجلس قيادة الثورة فور تشكيله إصدارُ كافة الأنظمة واعتمادُ القوانين التي تضبط إدارة المناطق المحررة)، وكذلك المرحلة الانتقالية التي لم يشر فيها إلى مؤسسات النظام القائمة خصوصاً (الجيش، الأمن، القضاء)، ولعل هذا التوجه يتناسب مع رؤية المجلس في إسقاط النظام عسكرياً، وبالتالي عدم وجود أي دور لهذه المؤسسات.

بالنسبة لهوية الدولة، تجنب الميثاق أي حديث عن شكل الدولة المستقبلية، مكتفياً بالنص على أن بناء الدولة عملية تشاركية بين أبناء الشعب السوري الثائر. أما فيما يتعلق بملف الأقليات واستخدام "آلية الانتخابات"، فلم ترد أية عبارة بخصوصهما[21].

---

[20] ينظر: صفحة مبادرة واعتصموا على الفيسبوك، ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية.

[21] وردت عبارات عامة غير مباشرة في هذا الخصوص، مثل: "ثورتنا ثورة قيم تهدِف إلى حياة متحضرة بنسيجها الاجتماعي المتنوع، الذي ينعم كافة أطيافه بالحرية والعدالة...". "إرساء قيم مشتركة تحظى بإجماع وطني...". "....إدارةُ المرحلة الانتقالية لحين تسلم ممثلي الشعب للسلطة في الدولة؛ وَفق محددات تضمن سلامة أهداف الثورة".

3-2-2- البيان رقم/4/ "المرحلة الانتقالية"[22]:

صدر هذا البيان عن الجبهة الجنوبية بتاريخ 2014/12/10 متضمناً رؤية الجبهة تجاه المرحلة الانتقالية، ولعل أبرز النقاط التي وردت في البيان ما يلي:

1- الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسة العسكرية.
2- تحول الجبهة الجنوبية إلى قوة دفاع مدني من أجل حماية المقرات الحكومية في العاصمة دمشق.
3- الحكومة الانتقالية غير مسيسة وتتشكل من التكنوقراط. ويستمر الموظفون الحكوميون في أداء وظائفهم بما في ذلك القضاة طالما يتمتعوا بالكفاءة والخدمة المخلصة للدولة، ويبقى الجيش في ثكناته ريثما يستتب الأمن.
4- تعطيل الدستور الحالي والعمل بدستور 1950.
5- تشكيل هيئة عليا للانتخابات من مهامها، الإشراف على انتخابات عامة لاختيار سلطة تشريعية مؤقتة، تمهد لاختيار لجنة لوضع الدستور والاستفتاء عليه، ثم إجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس نيابي وحكومة جديدين.

التعليق:

يعد هذا البيان أول وثيقة صادرة عن فصيل عسكري تحدثت بهذا التفصيل عن المرحلة الانتقالية. لم يشر البيان إلى شكل الدولة السورية، وذلك بسبب أن الوثيقة تنظم المرحلة الانتقالية فقط. بالمقابل أكد على فكرة الانتخابات من أجل تنظيم المرحلة الانتقالية سواء في تشكيل الهيئة التشريعية المؤقتة أو إقرار الدستور أو تشكيل المجلس النيابي الجديد.

لم تذكر الخطة أي دور للسياسيين، كذلك لم تتعرض لدور الفصائل العسكرية الأخرى في المرحلة الانتقالية. وتأكيدها على بقاء مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش، يدل على أن المقصود بإسقاط النظام هو رأس النظام وأبرز الشخصيات المحيطة به. كل ذلك يشير إلى تناسب الخطة في حيثياتها الرئيسة مع ما جاء في بيان جنيف.

3-2- الوثائق السياسية الصادرة عن المراكز البحثية[23]:

سنأخذ نموذجين مختلفين الأول يركز على المرحلة الانتقالية وما يليها، والثاني يركز على إيجاد حل سياسي يوصل إلى المرحلة الانتقالية. هذين النموذجين يتمثلان في: خطة التحول الديمقراطي في سوريا (المرحلة الانتقالية وما بعدها)، مبادرة التفكيك –HD-.

[22] موقع الجيش الحر، البيان رقم /4/ المرحلة الانتقالية، 2014.

[23] لم نعرض تلك الوثائق التي يطلق عليها تسمية "مشاريع اليوم التالي"، أي اليوم الذي يتلو سقوط النظام عسكرياً، لأننا نراها غير واقعية حالياً –للأسف-.

2-3-1- خطة التحول الديمقراطي في سوريا:

صدرت هذه الخطة عام2013 عن بيت الخبرة السوري والمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية. ترسم الخطة ملامح المرحلة الانتقالية التي تبدأ بعد سقوط النظام عسكرياً أو بتسليمه للسلطة.

أوصت الخطة بتبني دستور 1950 للمرحلة الانتقالية، وتشكيل مجلس أمن وطني بعد حل الأجهزة الأمنية ودمجها في جهاز أمني مدني، وتشكيل لجان تطهير. أما بالنسبة للجيش فيجب المحافظة على المؤسسة، مع تشكيل لجنة من الضباط النظاميين ومن الثوار تشرف على إعادة هيكلته بما يضمن إدخال الثوار المدنيين ما أمكن، ثم يتم نزع سلاح المجموعات المسلحة.

كما أوصت الخطة بضمان تمثيل الأقليات في الحكومة الانتقالية وفي الهيئات الانتقالية، وتوزيع السلطة عن طريق اللامركزية الإدارية التي هي مطلب الأقلية الكردية.

وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية والحريات العامة، أوصت الخطة بالاعتماد على دستور 1950، وإعادة صياغة المواد المتعلقة بهذا الفصل بما يتماشى مع المواثيق والمعاهدات الدولية.

وبالنسبة لهوية الدولة، فأكدت أنها دولة مدنية ديمقراطية ذات نظام برلماني، وأوصت بتبني المادة الثالثة من دستور 1950 التي اعتبرت أن الإسلام دين رئيس الدولة، وبأن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع.

التعليق:

اتخذت الخطة موقفاً وسطاً بين المطالبة بحل الأجهزة الأمنية والعسكرية وبين إبقائها، فطالبت بحل المؤسسات الأمنية مع المحافظة على الجيش، ولكن مع محاسبة المتورطين بالدم السوري، وإدخال المدنيين "بحسب الاستطاعة". مما يعني أن الأولوية للضباط وصف الضباط العاملون في الجيش حالياً.

أما بالنسبة لهوية الدولة، فيبدو أن الخطة لم ترد التعمق في المشاكل الدستورية المستقبلية، وأوصت بتبني المادة الثالثة الموجودة في دستور1950، التي تعد حمالة أوجه بالنسبة لتحديد مصادر التشريع.

على الرغم من أن الخطة قد وصفت الجهات القضائية الناشئة في ظل الثورة (الهيئة الشرعية- مجلس القضاء الموحد- المجلس القضائي المستقل)، إلا أنها لم تقدم توصيات بخصوص وضعها القانوني وإدماجها في الجهاز القضائي سواء في المرحلة الانتقالية أو بعدها[24].

[24] خطة التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص102 وما بعدها.

2-3-2- مبادرة التفكيك -HD-:

وهي مبادرة صادرة عن مركز الحوار الإنساني HD، حاولت تقديم حل سياسي للوضع السوري وفق مقاربة تختلف عن المبادرات السابقة، حيث تركز على فكرة أن "قوة المعارضة تتجسد في التأييد الشعبي وليس في القوة العسكرية".

تتبنى المبادرة القائمة على استراتيجية "الاسفل إلى الأعلى" خمس أدوات أساسية للتغيير: ١- وقف شامل لإطلاق النار ٢- انتخابات ٣- لا مركزية ٤- جمعية تأسيسية ٥- تدخل دولي.

التعليق:

هذه المبادرة على عكس الأولى لا تتعرض إلى شكل المؤسسات في المرحلة الانتقالية، أي بعد نجاح الحل السياسي. وتترك هذه الأمور مع تحديد شكل الدولة المستقبلي للجمعية العمومية التي تتشكل من جميع الأطراف.

سنتحدث عن أهم إيجابيات هذا الطرح، ومن ثم المصاعب التي تعترض تنفيذه، ونلخص ذلك بما يلي:

- **الإيجابيات:**

1- الشرعية الانتخابية: التي تعيد الحق لصاحبه "الشعب السوري"، فكل من النظام والمعارضة يتحدث وكأنه ممثل عن الشعب، دون أن يتمكن الشعب ذاته عن بيان موقفه.

2- المساهمة في كسر الجمود الذي وصلت له الثورة بعد أن تمترس كل طرف (النظام والثوار) بموقف ثابت غير قابل للتغيير، فهكذا طرح يمكن أن يعيد تدوير القضية بما يسهم للوصول إلى حل يضمن انتصار الثورة بأقل التكاليف، كذلك الأمر بالنسبة الموقف الدولي، فنعتقد أنه من الممكن أن يحرك مواقف الدول "المؤيدة للثورة" ويحرج روسيا والصين، ولكنه لن يغير في موقف الحليف الرئيس للنظام "إيران".

3- تحفيز الحياديين خصوصاً الأقليات، التي وقف غالبها على الحياد إن لم يكن قد أيد النظام بسبب بعض الممارسات الخاطئة من الفصائل العسكرية.

4- لا يشترط هذا الحل توحيد قوى المعارضة، سواء السياسية أو العسكرية، ويتخلص من إشكالية طالما اعترضت عمل المعارضة والثوار وهي الحديث باسم الشعب السوري.

5- استقلالية قيادة المرحلة الانتقالية عن تأثير القوى الإقليمية والدولية.

6- تخفيف بعض التخوفات العالمية المسوَّقة عن مستقبل الدولة السورية في حال نجاح الثورة.

- **المصاعب:**

1- تطبيق فكرة تجميد القتال: وهي أولى المصاعب بسبب وجود العصابات الطائفية التي لا تخضع لسلطة النظام (بدى ذلك في اتفاق حمص)، وبعض الفصائل المسلحة التي لا تؤمن بالحل السياسي كجبهة النصرة. فضلاً

عن مصلحة بعض الدول الإقليمية في استمرار الصراع وقدرتها على إثارة المشاكل التي قد تودي بأي اتفاق لوقف إطلاق النار الذي من المؤكد أنه سيكون هشاً.

2- تحقيق توافق دولي وإقليمي يفضي إلى تدخل لضمان تنفيذ المبادرة، وتقديم الأموال اللازمة لإعادة الإعمار.

3- عدم قناعة الفصائل العسكرية الثورية بالحلول السياسية التي تراها تنازلاً عن مبادئ الثورة، وتضييعاً لدماء الشهداء إلى آخر هذه الشعارات التي تلق آذاناً لدى الشارع الثوري.

4- عدم وجود قوى دولية بما فيها روسيا يمكن أن تضغط على النظام وحليفته إيران للقبول بهكذا حل، لأن النظام يرى أن تطبيق هذا الحل يعني بطريقة أو بأخرى نهايته وإسقاطه.

5- وجود مساحات واسعة من الأراضي وأعداداً لا بأس بها من الشعب السوري تحت سيطرة داعش.

وفي هذا الصدد يمكن مناقشة مبادرة دي مستورا بخصوص الهدن المحلية.

مبادرة دي مستورا "الهدن المحلية":

تقوم هذه المبادرة على إيقاف القتال مؤقتاً في حلب ثم تعميم التجربة على باقي المناطق، بما يضمن عودة الناس إلى بيوتها، وإعادة الخدمات العامة للمناطق المجمد القتال فيها. نعتقد أن فكرة الهدنة جيدة من حيث المبدأ وقابلة للتطبيق، ولكن تحتاج إلى آليات وشروط لنجاحها. بشكل مختصر، نعتقد أن تطبيق الهدن المحلية في المناطق التي تخضع لهدن حالية بين النظام وبين المعارضة في ريف دمشق وجنوب العاصمة كمرحلة أولى، ثم تعميمها بحيث نصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، مع ربط هذه الهدن بحل سياسي وفق جدول زمني ورقابة دولية، يمكن أن يشكل أساساً لحل سياسي قابل للتطبيق.

أما باقي الخيارات بالنسبة للهدن المحلية: كطرح هدنة شاملة بدون خارطة سياسية أو معها، أو هدنة مؤقتة بدون خارطة سياسية، هي خيارات جرب بعضها وفشل (كفشل تجميد القتال الذي أشرفت عليها الجامعة العربية، ثم المراقبين الدوليين في عام2012)، والبعض الآخر لا يملك مقومات النجاح، من وجود توافق محلي ودولي وغيره من المقومات التي لا يمكن الحديث عن الهدن بدون توفرها.

2-3-3- مبادرة مركز بروكنجز للحوار السوري:

تقوم المبادرة على اقتراح حل سياسي للحرب في سوريا بالاستناد إلى عدة فرضيات أهمها: الحفاظ على وحدة سوريا، وإقامة دولة على أساس المواطنة والتمثيل والتعددية والحرية وسيادة القانون... إلخ. تضمنت المبادرة أربعة مراحل لهذا الحل: المفاوضات السياسية- الاتفاق السياسي- الفترة الانتقالية- الحوار الوطني.

تتشابه هذه المبادرة مع مبادرة التفكيك من حيث اشتراط وقف إطلاق النار، ووجود ضمانات دولية، والنتيجة التي يفترض أن تتمخض عن هذا الحل، وهو الوصول إلى دولة مدنية تعددية ديمقراطية.

ولكن تختلف عنها من حيث الأساس (فهي مبادرة قائمة على الحل من الأعلى باتجاه الأسفل)، وفي بعض التفاصيل (محاربة الإرهاب، واشتراط منطقة آمنة).

أبرز الصعوبات التي تعترض تطبيق هذه المبادرة هي تنفيذ الشروط الأساسية الممهدة للحل السياسي (وقف إطلاق النار والقصف، فك الحصار عن المناطق المحاصرة، منطقة آمنة، انسحاب المقاتلين الأجانب ...إلخ)، والتعويل على موافقة النظام والدول الداعمة له، وجود قرار دولي من مجلس الأمن تحت الفصل السابع بتأييد هذه العملية، موافقة الفصائل العسكرية على المبادرة وتأييدها.

مع ذلك أكدت المبادرة على أن يفضي الحل السياسي إلى تغيير جذري للنظام، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية ودمج الفصائل العسكرية الثورية فيها.

بعد استعراض أبرز الوثائق غير الرسمية سواء الصادرة عن القوى السياسية والقوى العسكرية ومراكز الأبحاث، نبين الملحوظات التالية:

1- **بالنسبة لوثائق القوى السياسية:** بدا واضحاً تبنيها لشكل الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، مع التأكيد على مبدأ المواطنة، والمساواة بين جميع الأفراد كأصل عام، وإتاحة حق الانتخاب والترشيح للجميع، واعتماد صندوق الاقتراع كآلية للتداول السلمي للسلطة. غير أنها لم تبين موقفها من مؤسسات النظام بعد سقوط النظام، ودور مؤسسات الثورة في المرحلة الانتقالية، بسبب صدور هذه الوثائق في مرحلة مبكرة من عمر الثورة.
2- **بالنسبة لوثائق القوى العسكرية:** ظهر فيها التوجه نحو تكريس الطابع الإسلامي للدولة القادمة، والتأكيد على إسقاط أركان النظام ورموزه، وإعطاء مؤسسات الثورة العسكرية والقضائية والإدارية صفة رسمية (كما جاء في ميثاق مجلس قيادة الثورة).

على صعيد آخر، أغفلت هذه المواثيق ذكر حقوق الأقليات بالنص، واكتفت باستخدام عبارات عامة من قبيل (ممثلي الشعب)، إلا أنها جميعها تجنبت الدخول في تفاصيل استخدام صندوق الاقتراع كآلية لتداول السلطة، والحديث عن حقوق الأقليات في الترشيح والانتخاب ومساواتهم[25] بغيرهم، وإن أشار بعضها لذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، فإن الأمر يغدو غامضاً في ظل عدم وجود أحكام واحدة للتعامل مع الأقليات في الفقه الإسلامي، خصوصاً إذا دخلت قاعدة "دفع المصالح ودرء المفاسد" كمستند للحكم الشرعي في هذا المجال.

[25] نص ميثاق الشرف الثوري على الآتي: "الثورة السورية هي ثورة أخلاق وقيم تهدف إلى تحقيق الحرية والعدل والأمن للمجتمع السوري بنسيجه الاجتماعي المتنوع بكافة أطيافه العرقية والطائفية"، والمفهوم ذاته ورد بعبارة أخرى في ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية، الذي نص على: "ثورتنا ثورة قيم تهدف إلى حياة متحضرة بنسيجها الاجتماعي المتنوع، الذي ينعم كافة أطيافه بالحرية والعدالة".
من الملاحظ أن كلا النصين تجنبا الحديث عن المساواة بين أطياف الشعب السوري.

ملاحظات عامة:

1- جميع الوثائق تمثل وجهة نظر موقعيها ولا تعد معبرة عن الشعب السوري، الذي لم يستفت فيها. وبالتالي لا تعدو أن تكون مجرد مقترحات، وبالتالي فالأفضل فيما يتعلق بالحلول السياسية المطروحة، طرح فكرة الاستفتاء، أو تشكيل هيئة عامة للثورة تكون بمثابة برلمان يقر أو لا يقر أي اتفاق يمكن أن توقعه المعارضة مع النظام.

2- الإشكالية الأساسية فيما يتعلق بشكل الدولة المستقبلية، تكمن في تحديد المرجعية. حتى فكرة المبادئ فوق الدستورية غير ناضجة، وسيثور حولها إشكاليات كثيرة متعلقة بادعاء كل فريق أن مبادئه الفوق دستورية هي الحقيقية والتي تمثل سوريا وشعبها، وهنا سنعود ونصطدم بفكرة المرجعية، فما هي المرجعية التي ستحدد وستفصل بين المتنازعين؟

3- افتقدت الفصائل العسكرية لأي طرح يمكن أن يكسر الجمود السياسي الذي وصلت له الثورة، واكتفت دوماً بالتأكيد على الحل العسكري الذي ثبت حتى تاريخه عدم جدواه.

4- لم تكن القوى السياسية بأفضل من العسكرية، حيث أنها اكتفت بالتعامل مع الحلول السياسية المطروحة عليها، دون أن تبادر هي إلى ذلك.

5- جميع الأوراق التي تعاطت مع الملف القضائي، أغفلت أية مشاركة للهيئات القضائية والشرعية الثورية في المرحلة الانتقالية.

6- فيما يتعلق بمستقبل الجيش والأجهزة الأمنية: كان من الواضح أن المبادرات التي أطلقت في 2011 غير مهتمة بإعادة هيكلة هذه الأجهزة أو تفكيكها، ممنية النفس بأن يقف الجيش إلى جانب الشعب، في حين ركزت غالبية المبادرات التي طرحت لاحقاً على ضرورة تفكيك هاتين المنظومتين لدورهما في قتل الشعب السوري.

7- سجلت المواثيق الصادرة عن مؤتمرات المعارضة الأخيرة (القاهرة، وموسكو1-2، وأستانا) تراجعاً عن أهداف الثورة عندما قبل بعضها بأن تكون عملية «التغيير» بقيادة النظام، وبتقديم أولوية محاربة الإرهاب، وقصرها فقط على الفصائل الثورية من دون النظام ومرتزقته.

8- من الخطورة بمكان الموافقة على بيان جنيف من دون تحفظ، لأنه يعني "أسدية بدون أسد".

9- تبدل المزاج الدولي وتغير أولوياته بعد ظهور "داعش"، بحيث أصبحت قضية "مكافحة الإرهاب" أساسية، وبالتالي يفترض بالثوار التعامل مع هذه القضية ووضع سيناريوهات للتعامل معها. والعمل على إعادة التركيز على أصل المشكلة المتمثل بإرهاب الدولة الذي مارسه نظام الأسد والعصابات والمرتزقة الطائفية الإرهابية، وضرورة محاسبة المجرمين الذين ارتكبوا أبشع الجرائم بحق الشعب وفق مبادئ العدالة الانتقالية.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.